الفصل الثانى

دور الفقه الإسلامى فى العمارة التجارية

تنوعت المنشآت التجارية بمدينتى القاهرة ورشيد ومنها الأسواق[١] والقياسر[٢] والوكالات[٣] ، ونالت الأسواق وآدابها اهتمام الفقهاء المسلمين ، لما يحدث فيها بصفة دورية من احتكاك بين مختلف طوائف المجتمع ، وانعكس هذا الاهتمام بصفة خاصة فى كتب الحسبة[٤] ، والتى نستطيع من خلالها أن نتعرف على التركيب العام

---

(١) السوق : مشتقة من سوق الناس بضائعهم ، وهى تذكر أو تؤنث ، والجمع أسواق .

(٢) القيسارية : كلمة يونانية أصلها "قيساريون" بمعنى السوق أطلقت بعد ذلك على الشارع التجارى فى المدن ، وقد عرفت الفسطاط القياسر ، وكانت تنسب إلى أصحابها ، أو لما يباع فيها ، واستمرت فى جميع العصور الإسلامية ، وضمت عدداً من الحوانيت وهى مشابهة للأسواق ، وكانت كل قيسارية مستقلة بذاتها ، كما كانت مستطيلة أو مربعة تصطف الدكاكين بداخلها ، وكان لها أبواب خارجية تبلغ أحيانا سبعة أبواب ، وكان يقوم على حراستها حارسان أو حارس واحد ، ويعلو هذه المحلات ربع يسكنه الأجانب وغيرهم، وكان يلحق بكل قيسارية دورة مياه ،وحمام ، وأحيانا يكون أعلى القيسارية مسجد .
انظر ، ابن دقماق الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، ج٤ ، ص٣٧ ، ٤٠ .
د. أمال العمرى ، المنشآت التجارية فى القاهرة فى زمن الأيوبين والمماليك ، ص١١٧ ، ١١٩ مخطوط رسالة دكتوراة ، كلية الآثار جامعة القاهرة ١٩٧٥م .
Le Bruyn : Travels of corncille Le Bruyn T.1 ,1680 p.112 .
Etcombe : inscription arabe D'un Khan Ottoman a'Rosette (B.S.R.A.Rol .X1,2, Alex . 1942) p.115 .
محمود درويش ، مرجع سابق ، ص٣٩ .

(٣) الوكالات : كانت كلمة الوكالة مستعملة ومنتشرة منذ أوائل العصر الفاطمى ، وهى تطلق على العمائر التى أعدت لتكون سكنا للتجار ، ولحفظ بضائعهم وقد أنشأتها الحكومة والأفراد، على أن يكونوا من كبار التجار ، الذين يقومون بأعمال الوكالة عن التجار ومن ثم نشأ اسم الوكالة نتيجة لهذا الدور الذى يقوم به وكيل التجار ، وكانت الوكالات تتكون من فناء تحيط به أروقة وغرف لتخزين البضائع تعلوها غرف لإقامة التجار ، وكان يلحق بالوكالة مسجد .
انظر : د. آمال العمرى ، مرجع سابق ، ص١٦٦ ، ١٦٨ .
د. آمال العمرى ، أضواء على المنشآت التجارية فى مصر المملوكية ، ص٦٩ مجلة كلية الآثار- جامعة القاهرة - الكتاب الذهبى ، ج٢ . ١٩٧٨م .
د . صالح لمعى ، التراث المعمارى الإسلامى فى مصر ، ص٥٩ ، ٦٠ ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٤ ما .

(٤) تعرف الحسبة بأنها أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ، ونهى عن المنكر إذا ظهر فعله . وكان يقوم بهذه الوظيفة فى الدولة الإسلامية شخص يطلق عليه المحتسب .

لأسواق المدن الإسلامية ، وعلى توزيعها داخل المدينة طبقا لما تحتويه هذه المؤلفات من معلومات ثرية تعكس مدى خبرة المسلمين فى هذا المجال ، وقد طبق فيها العديد من القواعد الفقهية كقاعدة "لاضرر ولاضرار" ، و "سد الذرائع" ، وغيرها من القواعد الفقهية المتعلقة بحركية العمران بالمدن الإسلامية(١) .

وبناء الأسواق عند فقهاء المسلمين مندوب ، وعللوا ذلك بأن الناس يحتاج بعضهم إلى مافى يد البعض الآخر ، وهذا لايتم إلا بالبيع غالبا ، وحتى لايتكلف الناس مشقة البحث عن تلك الحوائج ومعرفة أصحابها ، اقتضت الحكمة أن يكون لهم مكان عام معروف يقصده الناس من البائعين والمشترين بمختلف أنواع السلع ، فيسر ذلك على الناس أمورهم ومعاشهم . فندب بناؤه ليملكه من سبق إليه قبل أن يخصصها ولى الأمر لأشخاص معينين أو لمصالح أخرى ، وتحفظ به السلع ، ويحتمى ببنائه من الحر والبرد والمطر ، ومن سطوة السراق(٢) . ومن هنا نستطيع أن نفسر من خلال التحليل الفقهى السابق ، التوزيع المكانى للأسواق داخل مدينتى القاهرة ورشيد، فقد خصصت أماكن بعينها لتكون أسواقا دون غيرها . ودعم ذلك مبدأ الخصوصية الذى قام إلى خصوصية بعض الأماكن بحيث لايستطيع كل الناس ارتيادها، وهذا ماسبق وأن توسعنا فى بيانه فى الفصل الأول .

ونستطيع أن نطبق ماورد فى كتب الحسبة والفقه الإسلامى على أسواق مدينتى القاهرة ورشيد . وهو ماسوف نفصله فى النقاط التالية :

- انظر : الماوردى ، أبى الحسن ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، ص٢٤٠ ، مكتب الحلبى ، القاهرة ١٩٦٦م .

(١) ومن كتب الحسبة التى تم الاستعانة بها لوضع ها التصور التطبيقى للحسبة فى مدينتى القاهرة ورشيد :-

- الشيزرى ، عبد الرحمن بن نصر ، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، تحقيق الدكتور السيد الباز العرينى ، دار الثقافة ، بيروت ، ط٢ . ١٩٨١ م .
- ابن الأخوة ، محمد بن محمد بن أحمد ، معالم القربة فى أحكام الحسبة ، تحقيق روبن لوى، نشر مكتبة المتنبى ، القاهرة . بدون تاريخ .
- ابن بسام ، محمد بن أحمد ، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، ضمن كتاب ، فى التراث الاقتصادى الإسلامى ، بيروت ، دار الحداثة . ١٩٩٠م .
- السنامى ، عمر بن محمد بن عوض ، نصاب الاحتساب ، تحقيق د. مريزن سعيد عسيرى، مكتبة الطالب الجامعى ، مكة المكرمة . ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .

(٢) إبراهيم بن محمد بن يوسف الفايز ، مرجع سابق ، ص١٥٨ .

التوزيع المكانى

هناك اعتبارات عديدة حكمت توزيع الأسواق على مختلف مناطق مدينتى القاهرة ورشيد ، ابتداء من مركزى المدينتين حتى أطرافهما ، كما تحكم نوعية المنشآت التجارية التى يمكن أن توجد بجوار بعضها البعض ، وأهم هذه الاعتبارات مايلى :-

١- حاجات السكان المتكررة ، والضرورية ، لبعض السلع تتطلب وجود أسواق معينة فى جميع قطاعات المدينة دون استثناء مع تركز لها فى الشارع الرئيسى ، ولهذا نجد تركز حوانيت الشماعين ، والكتبين ، والشرابشيين ، والصاغة ، والنحاسين، وغيرها بهذا الشارع بمدينة القاهرة ونجد نفس الأمر فى مدينة رشيد فنجد على طول القصبة العظمى تمتد حوانيت الحرف من كافة الطوائف مثل : الحدادين ، والنحاسين ، والبخانقيين ، (وهم صناع الطواقى والكوافى) ، والأساكفة، والعقادية ، وغيرهم من أرباب الحرف .

ولتلبية احتياج الأحياء من السلع كان يلحق بكل حى سوق يلبى متطلباته ، ومن هذه الأسواق حارة برجوان ، والذى يحدد مكانة المقريزى بأنه فى الحد القبلى من حارة برجوان أى أن هناك تحديداً مكانياً للسوق الذى يرتاده أهل الحارة الساكنون فيها .

وهذا يعنى أن السوق يقع فى مكان عام من الحارة وهناك خصوصية لمساكن الحارة تم احترامها عند تحديد مكان السوق ، ويعطينا المقريزى فكرة عامة عن هذا السوق فيذكر أنه أدرك سوق حارة برجوان وهو أعظم أسواق القاهرة ... "فبالحارة فرنان ولها السوق الذى لايحتاج ساكنها إلى غيره ، وكان هذا السوق من سوق.خان الرواسين ، إلى سوق الشماعين ، معمور الجانبين بالعدة الوافرة من بياعى لحم الضأن السليخ ، وبياعى اللحم السميط ، وبياعى اللحم البقرى ، وبه عدة كثيرة من الزياتين، وكثير من الجبانين ، والخبازين ، والعطارين ، والخضريين ، وكثير من بياعى الأمتعة...الخ[١] وكذلك كان يوجد بحى الأزبكية الذى أنشأه الأمير أزبك من طخطخ سوق خاص به ، منفصل عن المنطقة السكنية تباع فيه شتى السلع[٢] .

---

(١) المقريزى ، الخطط ، ج٢ ، ص٩٦ ،٩٧ .

(٢) ابن إياس ، محمد بن أحمد ، نزهة الأمم فى العجائب والحكم ص٢٥٩ : ٢٧١ . تحقيق د . محمد زينهم عزب ، مكتبة مدبولى ، ١٩٩٥م .

وهذا يؤكد المستويات التى سبق وأن ذكرناها فى الفصل الأول من تعدد مستويات الشوارع بالمدينتين حيث توجد شوارع عامه وهى التى نرى فيها فى القاهرة ورشيد تركز الأسواق العامة للمدينة ، وقد تقع أسواق الأحياء بين الشوارع العامة ، ومستوى العام الخاص من الشوارع وهو مستوى أكثر خصوصية من الشوارع العامة ، أما الشوارع الخاصة فلا يوجد بها أسواق ولكنها خاصة للسكنى فقط .

ومن هنا تتضح لنا الجغرافيا السكنية فى المدينتين ، وهى جغرافيا مرتبطة بعوامل ثابتة فى البنية الحضرية للمدينة ، حيث يشكل الشارع العام مركز تلك البنية . وكان ذلك الشارع الذى يقطع المدينتين من شمالهما إلى جنوبهما ، الموقع الذى تتركز فيه النشاطات الاقتصادية الرئيسية ، وأهم المبانى العامة . وعلى وجه العموم كانت المناطق السكنية فى المدينة تتميز عن المناطق التجارية بكل وضوح . وهذا ناتج أيضا عن إعطاء الطريق حقه من حيث السعة والوظيفة ، والآداب ، وعدم إلحاق الضرر بالغير بأى وجه من الوجوه عملا بالحديث النبوى الشريف : "لاضرر ولاضرار" وهو مبدأ عام تقوم عليه كل المعاملات والسلوكيات بين سكان القاهرة ورشيد ، لذلك لايكاد يخلو كتاب فقه من باب نفى الضرر(١) .

٢- بعض الحرف تقتضى طبيعتها أن تكون أماكن وجودها خارج المدينة أو على أطرافها الحدودية . وهكذا كانت أسواق المنتجات الواردة من الأرياف تقع بالقرب من الأبواب فى أراضى خالية تسمى "رحبة" ، أو "عرصة" ، أو "رقعة" ، وكانت أسواق الخراف والمذابح تقع أيضا بالقرب من حدود القاهرة ، ومن أشهرها مذبح الحسينية الذى كان يقع خارج باب النصر(٢) ، وأقيمت أنشطة أخرى مزعجة أو ملوثة (تخرج روائح كريهة أو دخان) بعيدا عن المدينة مثل : المدابغ ، وأفران الفخار. وكان احتياج بعض الأنشطة لمساحات واسعة يدفعها إلى اختيار مواقعها فى الأطراف : وهكذا أقيمت صناعة الحصير فى جنوب شرق القاهرة (حى الحصرية)(٣).

---

(١) د . فريد بن سليمان ، الفقهاء والمدينة ، ص٨٨ ، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، العدد التاسع والعاشر . أغسطس ١٩٩٤م .

(٢) أندريه ريمون ، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ص٢٧٥ ، ترجمة زهير الشايب، نشر مؤسسة روز اليوسف . ١٩٧٤ م .

ترجمة أيمن فؤاد سيد ، مكتبة الخانجى ، ١٩٨٨ م .

(٣) أندريه ريمون ، القاهرة ، تاريخ حاضرة ، ص٩٩ .

ونجد نفس الشئ فى رشيد فنجد فى أقصى جنوب المدينة المذبح ، ومحارق الجير، وسوق الفحامين ، وهى أنشطة ملوثة للبيئة وتسبب أضرارا للسكان[١] . وكذلك تركزت دوائر الأرز جنوب المدينة وهى من الأنشطة الصناعية التى تحتاج إلى أماكن خاصة .

وصنفت الحوانيت فى أسواق المدينتين تصنيفا يمكن من مراقبة السوق ، ويسهل على المشترى الوصول إلى حاجته ويدفع إلى التنافس على النحو التالى :-

التخصص

لقد صنفت التجارات فى أسواق المدينتين تصنيفا تجاريا يعتمد على التخصص ، وبينت كتب الحسبة ذلك ، حيث يخصص لأصحاب كل حرفة جانب من السوق ، سواء على امتداد الشارع الأعظم ، أو الشوارع الجانبية المتفرعة منه على هيئة حوانيت متراصه تضم أصحاب كل حرفة أو تجارة ، يعرضون صناعتهم فيها ، فإن ذلك لتضادهم أوفق ، ولصناعتهم أنفق ، وذلك مما يدفع إلى التنافس فى المعروض من التجارات ، كما يسهل وصول المشترى إلى حاجته بيسر وسهولة[٢] .

وعرفت مدينتا القاهرة ورشيد الأسواق المتخصصة ، وانعكس هذا التخصص على مسميات الأسواق بهما ، ففى القاهرة[٣] نجد سوق المرحلين الذى يباع فيه رحالات الجمال، وسوق الشماعين وسوق الدجاجين ، وسوق المهامزيين[٤] . وكذلك فى أسواق رشيد التى عرفت الأسواق المتخصصة أيضا على طول شارعها الأعظم والشوارع المتفرعة منه . ومنها سوق القفاصين وهم صناع الأقفاص ، والصاغة ، والحدادين والخواصين وهم صناع السلال ...الخ .

---

(١) عن أسواق مدينة رشيد فى العصر المملوكى وتزيعها فى المدينة انظر :
Laurent D'arrieux , Memories Du Chervalier D' arviex , p216 . Paris . 1635 .

(٢) الشيزرى : مصدر سابق : ص١١ .
ابن بسام : مصدر سابق ، ص٣٢٦ .

(٣) المقريزى : الخطط ، ج٢ ، ص٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ .

(٤) المهماز : حديدة فى مؤخر حذاء الفارس يهمز بها الفرس .
ابن دريد : أبو بكر محمد بن الحسن الأزدى ، صفة السرج واللجام ، ص٨٧ . تحقيق د.عفاف مهدى محمد . نشر معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ١٩٩٢م .

التجاور

وفى ضوء التخصص الذى قامت عليه الأسواق واختصاص كل سوق بسلعة معينة ، ظهر مفهوم التجاور فى السلع المتشابهة ، أو السلع التى يكمل بعضها بعضا ، وقام هذا المفهوم على المجانسة بين السلع ، وفى هذا يذكر الشيزرى "ومن كانت صناعته تحتاج إلى وقود نار ، كالخباز والطباخ والحداد ، فالمستحب أن يبعد حوانيتهم عن العطارين والبزازين ، لعدم المجانسة بينهم وحصول الضرر[١] . ومن هنا أصبح من الطبيعى أن تتجاور أسواق المطعومات فى محيط عمرانى واحد ، أو متقارب ، وهذا ماوجد على سبيل المثال فى سوق باب الفتوح بالقاهرة ، فهو سوق كان معمور الجانبين بحوانيت : اللحامين، والخضريين ، والفاميين ، والشرايحية ، وغيرهم . ويذكر المقريزى فى خططه[٢] أنه من أجل أسواق القاهرة وأعمرها يقصده الناس من أقطار البلاد لشراء أنواع اللحوم الضأن والبقر والمعز ولشراء أصناف الخضروات ومن الملاحظ قرب هذا السوق من مذبح الحسينية ، وهو مايعنى سهولة نقل اللحم من المذبح إلى هذا السوق ، دون الحاجة إلى الولوج إلى داخل المدينة ، وهو ماقد يسبب ضررا للمارة .

ونرى هنا تسهيلا على المترددين على السوق لتوافر كافة المطعومات فيه . وفى رشيد نجد وضعا مماثلا فى سوق الخضار ، والذى يتفرع من الشارع الأعظم بالمدينة ، فقد انتشرت به حوانيت بيع الخضروات ، والفواكه ، ومازال هذا السوق فى مكانه إلى اليوم.ونجد قاعدة التجاور هذه مثلا فى أسواق الملبوسات فى القاهرة ، ففى سويقة[٣] أمير الجيوش عدة حوانيت فيها الرفاؤون ، والحباكون ، وعدة حوانيت للرسامين ، وللخياطين، والخلعيين ، ويباع فى هذا السوق أيضا سائر الثياب المخيطة، والأمتعة من الفرش ، وكان يباع فيه أيضا المغازل والكتان وفى السوق المجاور له ، وهو سوق الجملون الصغير ، كان يوجد البزازون وهم كما يذكر المقريزى الذين يبيعون ثياب الكتان من الخام الأزرق ، وأنواع الطرح ، وأصناف ثياب القطن وفى هذا السوق عدة من الخياطين وعدة من البابية المعدين لغسل الثياب وصقالها[٤] .

---

(١) الشيزرى ، مصدر سابق ، ص١١، ١٢ .
ابن بسام ، مصدر سابق ، ص٢٢٦ .

(٢) المقريزى ، مصدر سابق ،ج٢ ، ص٩٥ .

(٣) السويقة : تصغير السوق .

(٤) المقريزى ، مصدر سابق ، ص٩٥ .

ونجد وضعا مماثلا فى رشيد ، ولكنه أكثر وضوحا حيث يتجاور فى شارع الشيخ قنديل ، وهو أحد الشوارع الرئيسية الموازية للشارع الأعظم بالمدينة ، سوق بائعى الأكفان، وتجار الثياب ، والكتان ، والطرح ، وأصناف ثياب القطن ، وتجار الجوخ ، والفراء ، وتجار الثياب القديمة (الخلعيين) إلى جانب الخياطين والحريريين .

وتتجاوز أيضا أسواق المصنوعات المخصصة لغرض معين مثل أسواق مستلزمات الخيل التى وجدت متجاورة فى القاهرة ، فسوق المهامزيين يجاور سوق اللجميين[1] ، بل ونجد أيضا فى سوق المرحلين وهو سوق خاص برحالات الجمال وأقتابها سائر ماتحتاج إليه الجمال من مصنوعات[2] وفى رشيد أيضا يتجاور سوق اللجميين ، وسوق صناع رحالات الجمال، وبائعى ستور الهوادج المعروفون بالأنماطين[3] .

---

(١) المقريزى ، مصدر سابق ، ص٩٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص٩٧ .

(٣) د. محمود درويش ، مرجع سابق ، ص٧٠ .

قواعد التجاور

إن تجاور الأسواق المتخصصة التى يحوى كل سوق منها سلعة بذاتها ، أو تجاور الأسواق مع المناطق السكنية ، تحكمه قواعد شرعية مستمدة من أصول التشريع الإسلامى، فنوعية المنشآت التجارية التى يمكن أن توجد بجوار بعضها البعض محكومة بالقاعدة الشرعية "لاضرر ولاضرار" .

من هذا المنطلق نلاحظ فى أسواق مدينتى القاهرة ورشيد عدم تجاور العطارين وبائعى البز ، مع الخبازين أو الحدادين ، لعدم المجانسة بينهم من جهة ، وحصول الأضرار من تجاورهم من جهة أخرى ، وكذلك فى موقع بائعى الأسماك بمعزل عن السوق تجنبا للروائح ، ومن هنا نجد مكان سوق السمك فى مدينة رشيد إلى الغرب من المدينة بمعزل عن أسواقها وذلك فى الشارع الذى يعرف حاليا بشارع طاحون التلايت ، وبالقرب منه أفران شى الأسماك والتى مازال بعضها يعمل إلى اليوم ، وهى محصورة فى الشوارع الواصلة بين شارع الشيخ قنديل وبين شارع طاحون التلايت[1] .

وقد تتطلب بعض الحرف توزيع حوانيتها على المدينة بما يضمن سهولة حصول المشترين على حاجاتهم منها ، كالفرانين الذين يفرقهم المحتسب على الدروب ، والمحال، وأطراف البلد ، لعظم حاجة الناس إليهم[2] . ونستطيع أن نلمس ذلك من خلال سجلات المحاكم الشرعية فى القاهرة العثمانية ، التى توضح لنا مدى انتشار الأفران فى المدينة[3] ، بل تكشف إحدى القضايا عن تدخل المحتسب لوقف إنقاص وزن رغيف العيش من ١٠ أواق إلى ٨ أواق من قبل فرن بخط أسفل الربع الظاهرى[4] .

وتضمنت إحدى الوقائع التى نظرت أمام المحكمة الصالحية تعهدا أخذه ناظر الحسبة الشريفة بمصر الأمير سليما أغا ، على الشريف على بن الشريف سلمان الحسنى

---

(١) عباس السيسى ، رشيد المدينة الباسلة ، ص٢٨ . دار الدعوة ، ١٩٧٩م .

(٢) الشيزرى ، مصدر سابق ، ص٢٤ .

(٣) سجلات محكمة الصالح :

- سجل ٣٢٣ ، مادة ١٠٢ ، ص ٣٠٠ .
- سجل ٣٢٣ ، مادة ٢٨٣ ، ص٨٤ .
- سجل ٣٢٣ ، مادة ٣٣٩ ، ص٩٩ .

(٤) سجلات محكمة الصالح ، سجل ٣٢٣ ، مادة ١٠٢٤ ، ص٣٠٧ .

شيخ معلمى القصابين ومعلمى القصابين بالقاهرة بتوفير اللحوم لبائعيها الموزعين على الأخطاط التالية : باب الزهومة وباب اللوق ، وسويقة السباعين ، وباب الخرق ، وسفل الربع الظاهرى ، والصليبة ، وباب التعهد ، وتم أخذ تعهد أيضا على المعلم حسن البلقى بألايذبح خارج المذبح السلطانى ، وأن يبيع اللحوم بالسعر المحدد . هكذا نرى أثر وظيفة الحسبة فى مجتمع القاهرة العثمانية[1] .

أرباب المقاعد

جرى العرف فى المدن الإسلامية على أن يقوم بعض الباعة بحيازة مكان مالوقت معلوم فى الأسواق ، أو الساحات العامة ، أو الطرق الواسعة للبيع ، فهؤلاء الباعة يسيطرون على المكان ويستخدمونه بإحضار قطع من الأثاث لوضع سلعهم عليها أو فقط بتمييزه بحوائجهم ، ولكنهم لايملكون ذلك المكان . وجمهور الفقهاء يعرفون هذا المبدأ بحق الاختصاص[2] . وهؤلاء الباعة يعرفون بأرباب المقاعد .

وعرفت القاهرة أرباب المقاعد وكان أولئك يبيعون مختلف البضائع من المأكولات ، والمشروبات ، والفواكه ، والخضروات ، أو الخواتم والأساور ، وغيرها من لوازم زينة النساء ، ففى سوق السلاح كان أولئك الباعة من أرباب المقاعد يفترشون السوق أمام حوانيت بيع السلاح وحوانيت الصيارفة ... وقد وجد فى القاهرة فى العصر المملوكى سوق بأكمله خصص لهذا النوع من الباعة وهو (سوق القفصيات) الذى كان الباعة يجلسون فيه ، تجاه القبة المنصورية ، على تخوت عليها أقفاص صغيرة (قفصيات) من الحديد ، وقد شبك عليها الخواتم والفصوص ، وأساور النساء وخلاخيلهن وغير ذلك ، وكان أولئك الباعة يستأجرون الأرض التى يجلسون عليها من المشرف على البيمارستان المنصورى والذى كان السوق يقع فى فنائه[3] . ثم نقل هذا السوق إلى مكان جديد بالقرب من الصاغة سنة ٨٣٣هـ[4] . وحدد الفقهاء دور الدولة بالنسبة لهؤلاء الباعة ، هذا الدور الذى يقتصر على فض المنازعات التى تقع بينهم وليس لها حق منعهم من الجلوس ، إلا إذا أضروا بالطريق أو المارة[5].

---

(١) سجلات محكمة الصالح ، سجل ٣٢٣ ، مادة ٢١٩ ، ص٦٤ .

(٢) انظر ص : ١٠٣ .

(٣) انظر : ص ١٠٩ .

(٤) المقريزى ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص٩٣ ، ٩٥ .

(٥) ابن الحاج ، أبو عبد الله محمد بن محمد العبدرى الفاسى ، المدخل إلى الشرع الشريف ، ج٤، ص٢٢ . القاهرة ١٣٤٨هـ .

آداب السوق

ويرتبط بالتنظيم العمرانى للأسواق فى مدينتى القاهرة ورشيد الإهتمام بالآداب العامة ، وهو أمر شددت عليه كتب الحسبة وكان محل نظر واهتمام الفقهاء المسلمين، وقد أثار تردد النساء على الدكاكين فى الأسواق ، وممازحة الباعة لهن استياء أحد الفقهاء فى العصر المملوكى[١] ، وكثيرا ماثارت المناقشات فى الدوائر الحاكمة بحضور الفقهاء والقضاة لمنع النساء من ارتياد الأسواق ، لاسيما فى أوقات الأزمات الاقتصادية أو الأوبئة. وهو مايكشف عن المفاهيم الأخلاقية التى كان أهل ذلك الزمان يفسرون بها أسباب الكوارث والشدائد[٢] .

وقد كان اختلاط التجار بالنساء وخروج ذلك عن الآداب العامة محل شكاوى أمام المحاكم الشرعية العثمانية بالقاهرة ، فقد اشتكى الزينى مصطفى ، والناصرى محمد بن مصطفى ، وبالى بن دسترى النصرانى ، على بالى النصرانى بأنه من أهل الفساد ويجتمع فى محله بالنساء ويخرج معهن عن حدود الأدب ، وبعد سماع الشهود أمر القاضى بتعزيره وكان ذلك فى ١٠ صفر سنة ١٠١١هـ /١٦٠٢م[٣] .

وقد حاولت السلطات فى العصر العثمانى الحد من تواجد النساء فى الأسواق فى فترات الأزمات . ويذكر الجبرتى بالأخص النداءات الصادرة عن السلطات فى عام ١٢٠٠هـ /١٧٨٥م والتى منعت النساء من التردد على الجواهرجية والأسواق ، إلا للضرورة القصوى ، ثم صدور أمر صارم يمنع النساء من الذهاب إلى الأسواق ، مع تهديدهن بالشنق اذا أقدمن على ذلك ، وإن كان الجبرتى قد أوضح أنهن لم يبالين بذلك إطلاقا[٤] .

وبعض النساء كن يفضلن أحيانا إرسال شخص آخر ، خادم إذا كان لديهن ، أو شاب من أفراد العائلة . وكان "على" ، الفتى البالغ من العمر ١٤سنة ، يقوم بالتسوق من أجل أمه الدمشقية المطلقة . وقد رفض عرض والده بالإقامة لديه لأنه كان يتولى الذهاب إلى السوق لكى يحضر لها مايلزمها[٥] .

---

(١) ابن الحاج ، أبو عبد الله محمد بن محمد العبدرى الفاسى ، المدخل إلى الشرع الشريف ، ج٤، ص٢٢ . القاهرة ١٣٤٨هـ .

(٢) قاسم عبده قاسم ، عصر سلاطين المماليك ، ص٦٨ . دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٤م .

(٣) سجلات محكمة الصالح ، سجل ٣٢٣ ، مادة ٩٠ ، ص٢٩ .

(٤) الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج١ ، ص٦٣٥-٦٣٧ .

(٥) سجلات محكمة الباب العالى ، سجل ١١٧ ، مادة ١٨٦٥ ، ص ٤١٢ .

حركية العمران

والسؤال الذى يطرح نفسه هل كانت المدينتان جامدتين ، لم تستجيبا لمتطلبات التطور العمرانى والحضارى الذى يطرأ بمرور الوقت ؟ وهل كانت الأحكام الفقهية جامدة لاتستجيب لهذه التحولات ؟ إن الإجابة على ذلك تجعلنا نطلع على ماكتبه المقريزى فى خططه والتى يصف فيها ماضى مدينة القاهرة لينتهى معظمه عن التغير الوظيفى والبنائى فى القاهرة . فيقول مثلا فى وصف خطط خان الوراقة أنه يشتمل الآن على عدة مساكن ، وبه طاحون ، وقد كان موضعه قديما اصطبلا . كما يصف الكثير من المنازل التى تحولت إلى مدارس ، ويصف الأسواق التى تغيرت ، كسوق الحرير الذى أصبح سوقا للصاغة . ويقول فى وصف إحدى القيساريات : "وفى هذا السوق على يمنة السالك قيسارية يعلوها ربع كانت مدة سوقا يباع فيه الكتب ثم صارت لعمل الجلود" . أرأيت كيف أن المقريزى يقدم لنا فى خططه صورة واضحة لحركية العمران فى مدينة القاهرة .

وأعطى فقه البنيان صورة شرعية لحركية العمران فى مدينتى القاهرة ورشيد ، وهذه الحركية قل أن نجدها فى القوانين المعاصرة . ويتضح هذا فيما استخدمه الفقهاء من عبارات مثل نقل ، رفع ، تحويل .

ويتضح لنا هذا من خلال نوازل الونشريسى مثلا الخاصة بما يعرض عليه من وقائع تتطلب نقل مبنى لضرر شديد يسببه ، أو تحول منطقة من نشاط إلى آخر .... الخ .

ومن ذلك نقل المدابغ وهى من المنشآت التى كانت تقام فى أطراف المدن للضرر الشديد الذى ينتج عنها ، فقد جاء فى نوازل الونشريسى سئل ابن زيتون عن مسجد قديم خرب ماحوله من الدور فجعلت دوراً للدبغ ثم بعد زمان قام محتسب وقطع تلك ونقلت إلى خارج البلد ، ثم أراد الآن بعض أهل تلك الدور عودها دورا للدبغ ، فمنعهم أهل المسجد وقالوا تدركنا الأنتان ، والقاذورات ، ويلحق المسجد بعض ذلك مع قدمه . فأجاب : ليس عليهم إعادة الدور للدبغ إذا كان ريح الدبغ ونتنه مؤذيا لأهل المسجد : قيل ولو طال أمد عمارتها فلابد من قطعها إذ لاحيازة على الأحباس كإقطاع الطرق ونحوه"[1] .

---

(١) الونشريسى ، أحمد بن يحى ، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب ، ج٨، ص٤٤٦ خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف د . محمد حجى ، دار الغرب الإسلامى - بيروت ١٤٠١هـ/١٩٨١م .
وانظر : حول قاعدة لاضرر ولاضرار ، ص١٨ .

وشهدت القاهرة العديد من أعمال العمران التى هدفت إلى الحفاظ على البيئة العمرانية من التلوث الناتج عن المنشآت الصناعية ، وكذلك استجابة واضحة لحركية العمران نتيجة للتوسع العمرانى الذى طرأ على المدينة ، ونفذت أغلب هذه المشروعات فى القرن ١١هـ /١٧م .

وأهم هذه المشروعات هو مشروع نقل المدابغ من المنطقة التى كانت تقع جنوب باب زويلة ، خارج القاهرة حيث عمر مكانها مسجد ، وعمائر أخرى ، بينما أنشئت مدابغ جديدة خارج القاهرة على الطريق الواصل بين القاهرة وبين "بولاق أبو العلا" بالقرب من قنطرة قدادار ، وهذا المكان فى ذلك الوقت كان يبعد عن الكتلة العمرانية للمدينة ولايسبب أى أضرار للبيئة ، ولا للمحيط العمرانى للمدابغ الجديدة ، على العكس من الموقع القديم الذى أصبح يقع فى وسط الكتلة العمرانية للقاهرة ، بينما حينما أنشئت القاهرة فى العصر الفاطمى كان يقع خارج المدينة[١] . وقد تبقت بعض الأنشطة التى ترتبط بالمدابغ فى أماكنها لعدم إضرارها بالبيئة ، وهى شاهد عيان حى على ماكان فى هذا المكان من صناعة ضارة بالبيئة ، مثال ذلك تجار وصناع الجلود (القوافين) فى قصبة رضوان ، وصناع البرادع فى سوق السروجية ، وصناع القرب فى القربية . وهذه الحرف وإن كانت تؤكد مبدأ التخصص فى المدينة الإسلامية ، فهى تؤكد كذلك مبدأ التجاور بين الحرف والأنشطة التى تتكامل مع بعضها البعض فالمدابغ كانت تجاور السلخانات التى تقع إلى جنوب المدينة ، وهى مصدر الجلود ، وهذه الصناعات التى كانت تقوم على الجلود المدبوغة كانت تجاور المدابغ[٢] وهذا يؤكد لنا أن البنية العامة لمدينة القاهرة تبدو كما لو كانت تسير وفق تنظيم منطقى هيأته أحكام الفقه الإسلامى التى سبق تفصيلها .

وشهدت هذه المنطقة أيضا مشروعا آخر أثر فى بنية هذا الحى وهو مشروع رضوان بك الفقارى الذى شيد حوانيت على طول قصبة القاهرة العظمى، وتراصت على جانبى القصبة ، وسقف أعلى الحوانيت بسقف خشبى تتخلله فتحات للإضاءة

---

(١) سجلات محكمة الباب العالى ، سجل ٧٣ ، مادة ١٣ ، ص٥ ،٦ وهى وثيقة هامة تثبت عملية نقل المدابغ سنة١٠٠٨هـ / ١٦٠٠م . وتكررت حوادث نقل المدابغ وأحكامها فى مؤلفات الفقهاء المسليمن الذين كانوا يحددون النقل من عدمه طبقا للضرر الحادث . انظر على سبيل المثال ، الونشريسى ، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، ج٨ ، ص٤١٢ ، ٤٤٦ . دار الغرب الإسلامى ، بيروت .
أندريه ريمون ، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة ، ص٧٥-٧٦ .

والتهوية وذلك سنة ١٠٤٧هـ /١٦٣٧م . بهدف حماية البضائع ، والنـاس ، والمـارة ، من حرارة الشمس صيفا ، ومن المطر شتاء . وهذا المشـروع جـاء ليكـون صـورة مـن صور تزايد أهمية هذا الحى بعد نقل المدابغ منه . وكذلك استجابة للتوسع العمرانى لأسواق القاهرة . فقد بلغ سكان هذا الحى فى القرن ١٨م ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، بنسبة ٣٨٪ من سكان القاهرة البالغ عددهم آنذاك ٢٦٣,٠٠٠نسمة[١] .

وشهدت القاهرة فى القرنين ١٧م ، ١٨م أضرارا بالغة نتيجـة لوقـوع حوانيـت البارودية فى حى الباسطية بالقرب من باب زويلة ، ففى عام ١٦٧١م شب حريق فـى محلات سوق البارود تسبب فى خسائر فادحة ، وفى موت العديد من الضحايا ، وهنا أمرت السلطات بنقل السوق إلى المحمودية بجوار الرميلة وهو حى أقل ازدحما ، وقريب من القلعة مركز حكم البلاد آنذاك ، ولكن ما إن أعيـد بنـاء حوانيـت الباسـطية حتـى عاد تجار البارود ليقيموا فيها مما أدى لراحة سكان الرميلـة الذيـن لم يكـن فـى مجـاورة أولئك التجار لهم ، مايمكن أن يبعث على الطمأنينة . ولكن بعد ذلك بسـنوات، وفـى عام ١٧٠٣م وبعد حريق ثان فى البارودية تقرر نقل تجار وصناع البارود -نهائياً هـذه المرة- إلى الرميلة[٢] .

---

(١) جمال عبد الرؤوف عبد العزيـز ، عمـائر رضـوان بـك بالقـاهرة ، ص٥٢ . رسـالة دكتـوراة كلية الاثار جامعة القاهرة ١٩٩٠م .

(٢) أندريه ريمون ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

الوكالات

تعتبر وكالة السلطان قايتباى بالأزهر ٨٨٢هـ /١٤٧٧م ، من أروع نماذج الوكالات التى تعود للعصر المملوكى ، وقد راعى المعمار فيها قواعد الفقه الإسلامى، فالتزم المعمار بالوظيفية حيث راعى الفصل التام بين الأنشطة التجارية والخدمات بالطابق الأرضى وبين الوحدات السكنية بالطوابق العلوية . كذلك تم الفصل بين مدخل الوكالة فى محور الواجهة الشمالية الشرقية المطلة على الشارع . بينما نظمت ثلاث مداخل منفصلة للربع العلوى[1] فى أقصى طرفى الواجهة . وقد عولجت المداخل إلى الأجنحة السكنية بطريقة عادية ، وحجمها جاء مناسبا لاستخدامه من قبل أفراد معدودين هم سكان الربع والمترددين عليهم فقط ، بينما تميز مدخل الوكالة بتشكيله بقوصرة عميقة معقودة بعقد مدائنى مقرنص ، وهذا العقد ذو فتحة كبيرة نسبيا ، لسهولة دخول وخروج الدواب المحملة بالبضائع . وقد ألحق بالوكالة سبيل عولج معالجة معمارية مختلفة عن باقى واجهة المنشأة والهدف من ذلك تأكيد الكتلة البنائية الخاصة به ، وإلحاق سبيل بهذه المنشأة يهدف إلى توفير المياة للمارة فى الشارع الواقع خلف الجامع الأزهر ، وكذلك للمترددين على الوكالة . ونرى ملامح الخصوصية فى معمار هذه الوكالة فى الفصل بين الوحدات السكنية وبين الأنشطة التجارية بجعل مداخل الوحدات السكنية مستقلة بذاتها (شكل رقم ١٠) . أما وكالة الغورى والتى ترجع إلى ٩٠٩- ٩١٠هـ / ١٥٠٤ -١٥٠٥م . فقد توافرت فيها عناصر الخصوصية فى العمارة والتى حثت عليها أحكام البنيان فى الفقه الإسلامى ، فبالطابق الأرضى الفناء الذى تلتف حوله الحواصل ، ولهذا الطابق مدخل خاص يتناسب مع الوظيفة الخاصة به ، ويؤدى إلى الطباق التى تعلو هذا الطابق مدخل خاص بها فى واجهة المنشأة ،وهذه الطباق روعى فيها حقوق الجار ، حيث انتظمت غرفها حول الفناء الداخلى ، بينما وضع الدهليز المؤدى إلى المساكن على المحيط الخارجى بجوار حائط الجار ، ويتم توفير الإضاءة والتهوية لها بواسطة أفنية صغيرة داخلية ، وهذا يعنى عدم تعرض هذه الطباق لضرر الكشف وتوفير الخصوصية لها ، وهذه الطباق

---

(١) ربع : الدار حيث كانت والمنزل والوطن ، وكل ذلك مشتق من ربع المكان إذا اطمأن . وفى العمارة فى العصرين المملوكى والعثمانى يقصد به مجموعات من الوحدات السكنية ، وغالبا تعلو خان مثل خان الزراكشة ، أو وكالة مثل وكالتى قايتباى والغورى ، أو حوانيت مثل حوانيت قصبة رضوان ، وكل مجموعة من الوحدات السكنية لها مدخل وسلم خاص بها تسمى ربع ، أى من الممكن أن يكون بالمبنى الواحد أكثر من ربع.
د. محمد أمين وليلى إبراهيم ، مرجع سابق ، ص٢٢ .

نوعان : **الأول** من طابقين يتم الاتصال بينهما رأسيا ، **والثاني** على مستوى واحد . وقد ألحق بهذه الوكالة مسجد لأداء الصلاة ، مما يعنى توفير كافة الخدمات للمترددين على الوكالة بصفة دورية ، فضلا عن اصطبل لدواب التجار . (صورة رقم ١٤) ، (صورة رقم ١٥) ، (الأشكال ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥) .

ونرى فى وكالة بازرعة ق١١هـ /١٧م صورة إضافية لتطبيق مبدأ الخصوصية حيث فصل المعمار بين القسم التجارى الذى جعل له المعمار مدخلا مستقلا يقع فى الطرف الشمالى من الضلع الشمالى الشرقى .وبين الوحدات السكنية الملحقة بالوكالة والتى استقلت بالأدوار العليا حيث جعل لها المعمار مدخلا خاصاً يوفر لها الخصوصية.